

تعزز الأدب السياسي الفرنسي بكتاب جديد يحمل عنوان «الفرنسيون والهوية الزائفة» لصاحبه بودوا غرافيي، المحلل السياسي بجريدة «فرانس أويست» الجهوية، وهي أول جريدة نشرا وتوزيعا بفرنسا (550 ألف نسخة). ويرصد الكاتب بكثير من التفاصيل وبلغة تقريرية صارمة واقع السياسة التحقيرية المتفشية في بعض شرائح المجتمع الفرنسي تحت أذوية التطرف الديني. ويلجأ إلى بعض التفاصيل الشخصية والملاحظات الخاصة لتسليط شعاع كثيف من الضوء على تأصل الفكر العنصري في الوسط اليميني بشكل خاص على قاعدة الأصول والانتماء والعقيدة.

يرصد واقع السياسة التحقيرية المتفشية في بعض شرائح المجتمع ببلد الأنوار

«الفرنسيون والهوية الزائفة».. كتاب سجالي حول قضايا أنية

باريس- أحمد الميداوي

يقف الكتاب طويلا على «حوار الهوية الوطنية»، الذي أطلقه الرئيس نيكولا ساركوزي في السنة الماضية، لتمكينه من النظر بأصوات اليمين المتطرف في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وتطلب «حوار الهوية الزائفة» أزيد من 450 اجتماعا بكامل التراب الفرنسي وما لا يقل عن 55 ألف مداخلة لم تخل من «زلات لسان» أو فلتات عنصرية مقصودة من وزراء ونواب وحتى من بعض المثقفين والجمعويين المحسوبين على الحزب الحاكم آنذاك (الاتحاد من أجل حركة شعبية).

وقد تحول النقاش من الإجابة عن سؤال مركزي: ماذا يعني أن تكون فرنسيا؟ إلى سؤال فرعي: من هو الفرنسي؟ وكشف هذا المنعرج الجديد في النقاش عن الوجه الحقيقي لهذا الحوار الزائف، الذي لا يتم فقط عن عنصرية حقيقية تتعارض مع ثقافة التنوع التي يجب أن تسود المجتمعات البشرية، بل يتماهى في عمقه مع التيارات المتطرفة التي تنكر على الآخرين حق التميز والاختلاف، وتصر على أن تجعل من الشعار الذي قامت عليه الثورة الفرنسية منذ أكثر من قرن من الزمان مجرد ترف فكري نظري لا يتحقق أو لا يرا له أن يتحقق بتعبير أدق.

أما إجابات الفرنسيين عن سؤال انتخابي من قبيل: من هو الفرنسي؟ أو ماذا يعني أن تكون فرنسيا؟ فقد جاءت معقدة ومتشابكة وأحيانا غامضة من وضع الهوية تحت مثل هذا العنوان. وإذا كان أنصار اليمين قد حاولوا ربط الهوية الفرنسية بـ«اللغة» و«النشيد الوطني» و«الثورة الفرنسية»، فإن الاشتراكيين وشريحة واسعة من المثقفين والحقوقيين رأوا أن حصر الهوية في رمز معين من شأنه أن يقضي رموزا أخرى، واعتبروا أن السؤال يحمل نية مبيتة «للحصر والإقصاء».



العنصري وتأصيلها. فالراغب في الإقامة بفرنسا حتى وإن كان موفدا من مؤسسات وطنه، خاصة تلاقبه جبال من المساطر والإجراءات، بعضها مقبول بحكم الهاجس الأمني، وبعضها الآخر تعجيزي يتم عن عنصرية صارخة. وبفعل هذا التمييز يتيه الوافد الجديد بين مصلحة وأخرى فترة قد تتجاوز السنة حتى إذا تسرب إليه الملل يعود إلى وطنه ناقما على سياسة موجهة فقط للهجرة الإفريقية والمغاربية، لأن النظام التراتبي العنصري المنقشي داخل بعض شرائح المجتمع الفرنسي، وبالخصوص اليمين المتطرف، لم يتخلص حتى اليوم من النظرة الاستعلائية القائلة بوجود وضع حد فاصل بين نمطين من البشر: واحد منحط ووضع لا قيمة لوجوده، وآخر متفوق وذكي، يعود إليه الفضل في ولادة التاريخ وقيام الحضارة.

وما يحتاج أن يدركه بعض الفرنسيين هو أن الهجرة قيمة اجتماعية وثقافية مضافة، وأن المرء قد يتأثر بأفكار روسو ومونتسكيو، دون أن يتخلى عن ابن خلدون وعابد الجابري، وقد يعجب بقيم الجمهورية (حرية، مساواة، أخوة) دون أن يتنكر لانتمائه العربي الإسلامي أو يتخلى عن جزء من هويته. فقد أصبح المهاجر الأبي مواطنا وإنسانا متعلما، رضع حليب الثقافة الفرنسية بالتأكيد، لكنه أدرك نسبيتها، وعرف ما يأخذ منها وما يترك.

التي انعقدت في سابع فبراير 2012، على القوانين الفرنسية الأخيرة للهجرة المستلهمة من «هاجس أمنية وهمية». والكتاب هو أيضا فاضح لسياسة الهجرة الفرنسية، التي تعد الأكثر تشددا في العالم من حيث طبيعة القوانين والشروط التعجيزية للإقامة، حيث تفاجئك دولة موليير كل سنة بقانون جديد يزيد في تجذر أنماط التمييز

كلام دودو دين، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول العنصرية والتمييز العرقي وكراهية الأجانب، الذي أخذ قبل سنة على الرئيس ساركوزي سعيه إلى وضع «وعاء قانوني» للعنصرية وإضفاء طابع «الشريعة الديمقراطية» على ظاهرة التمييز العرقي والكراهية، وتحامل بشدة في تقريره أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة،

ووصل الغضب بالنخبة المثقفة إلى حد المطالبة ليس فقط بوقف النقاش حول «الهوية الزائفة» الذي تحول عن مجراه لبشكل استفزازا مجانيا لمشاعر المسلمين، ولكن أيضا بإلغاء وزارة الهجرة والهوية على اعتبار أن وجودها مخالف للمبادئ التي قامت عليها فرنسا. ويحيلنا كتاب الخير السياسي بودوا غرافيي على

غاضبة من وضع الهوية تحت مثل هذا العنوان. وإذا كان أنصار اليمين قد حاولوا ربط الهوية الفرنسية بـ«اللغة» و«النشيد الوطني» و«الثورة الفرنسية»، فإن الاشتراكيين وشريحة واسعة من المثقفين والحقوقيين رأوا أن حصر الهوية في رمز معين من شأنه أن يقضي رموزا أخرى، واعتبروا أن السؤال يحمل نية مبيتة «للحصر والإقصاء».